المعهد العربي للتخطيط بالكويت
Arab Planning Institute - Kuwait
منظمة عربية مستقلة

السياسات الاقتصادية الهيكلية

سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية
العدد المائة وسبعة - نوفمبر/ تشرين الثاني 2011 - السنة العاشرة

أهداف «جسر التنمية»

إن إتاحة أكبر قدر من المعلومات والمعارف لأوسع شريحة من أفراد المجتمع، يعتبر شرطاً أساسياً لجعل التنمية قضية وطنية يشارك فيها كافة أفراد وشرائح المجتمع وليس الدولة أو النخبة فقط. كذلك لجعلها نشاطاً قائماً على المشاركة والشفافية وخاضعاً للتقييم وللمساءلة.

وتأتي سلسلة «جسر التنمية» في سياق حرص المعهد العربي للتخطيط بالكويت على توفير مادة مبسطة قدر المستطاع للقضايا المتعلقة بسياسات التنمية ونظرياتها وأدوات تحليلها بما يساعد على توسيع دائرة المشاركين في الحوار الواجب إثارته حول تلك القضايا حيث يرى المعهد أن المشاركة في وضع خطط التنمية وتنفيذها وتقييمها من قبل القطاع الخاص وهيئات المجتمع المدني المختلفة، تلعب دوراً مهماً في بلورة نموذج ومنهج عربي للتنمية يستند إلى خصوصية الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمؤسسية العربية، مع الاستفادة دائماً من التوجهات الدولية وتجارب الآخرين.

والله الموفق لما فيه التقدم والإزدهار لأمتنا العربية،،،

المدير العام

المحتويات

أولاً: مقدمة 2

ثانياً: الهيكل الاقتصادي 3

ثالثاً: التضخم الهيكلي 5

رابعاً: معدل التبادل الدولي غير العادل 5

خامساً: الاختلافات المنهجية بين النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية والهيكلية ... 6

سادساً: الاختلافات ما بين أدوات السياسة الاقتصادية المستخدمة في النظريتين النيوكلاسيكية، والهيكلية 6

سابعاً: خاتمة 13

المراجع 15

السياسات الاقتصادية الهيكلية

إعداد : د. أحمد الكواز

أولاً: مقدمة

يهدف الاقتصاد الكلي الهيكلي إلى تشكيل إطار اقتصاد كلي يربط الهيكل المؤسسي لاقتصاد معين مع الملاحظات الحقيقية (غير الافتراضية) للأنماط السلوكية للمستهلكين، ورجال الأعمال وغيرهم من اللاعبين في الاقتصاد القومي. وبذلك يختلف هذا الاقتصاد الكلي الهيكلي عن ذلك الذي يعتمد على وضع افتراضات مسبقة حول تعظيم الربح بالنسبة لرجال الأعمال (وبالتالي تخصيص أمثل للموارد)، وتعظيم المنفعة بالنسبة للمستهلكين (وبالتالي تعظيم الرفاه الفردي)، وهو الاتجاه السائد منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. يفتقد هذا الاتجاه إلى التحديد الحقيقي لتكلفة سلوك الناس في الاقتصاد الحقيقي. حيث أن الاقتصاد الهيكلي هو ضد فكرة وجود قوانين ثابتة لا تتغير تحكم عمل وسلوك المؤسسات واللاعبين الاقتصاديين.

يستمد مصطلح "الهيكلية" من مدرسة أمريكا اللاتينية في الاقتصاد، التي تشكّلت في الفترة (1945-1960)، والمتأثرة بدورها بالمدارس الهيكلية الفرنسية في الانثروبولوجيا (علم دراسة المجتمعات)، والفلسفة، وبشكل خاص من إسهامات "اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والكاريبي" التابعة للأمم المتحدة[1]، وهي اللجنة التي أنشأتها الأمم المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية لتعويض دول أمريكا اللاتينية عن إهمالها من منافع مشروع مارشال. ومن أهم الاقتصاديين الروّاد الذين ارتبطت الأفكار الاقتصادية الهيكلية بأسمائهم هو راؤول بريبش[2] أول أمين تنفيذي للجنة، وأول رئيس لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية[3]، وكذلك دوس سانتوس[4]، ومارو ماريني[5] ممن اهتموا بنظريات التبعية، والاقتصادات المتخلفة، وحالياً لانس تايلور[6] في كتاباته حول النظرية الاقتصادية الهيكلية للدول النامية.

بعد زوال نظام بريتون وودز[7] لعام 1945، تعزز اتجاه المنهج النيوكلاسيكي (القائم على تحجيم دور الدولة، وتحرير الأسعار والأسواق، كآلية مناسبة لتعظيم الربح، والرفاه، وفي ظل فروض مسبقة معينة). وقد اعتمد هذا الاتجاه، ضمن مبادئ أخرى، على ثلاثة مبادئ أساسية: (أ) عجز الموازنة هو السبب الرئيسي للتضخم، حيث أنه نتيجة لزيادة الطلب على السوق ومحاربة تدخل الدولة في الأسواق السلعية والمالية، (ب) التوسع في الائتمان المحلي هو سبب رئيسي وراء ارتفاع أسعار الفائدة، (ج) يعزى الاختلال التجاري الخارجي الهيكلي بالأساس إلى محدودية المدخرات، وبالتالي إلى الحاجة للانفتاح على الأسواق المالية الدولية لسدّ فجوة التمويل.

وقد سميت هذه المبادئ لاحقاً، وما شابهها من مبادئ أخرى، بإسم «إجماع واشنطن»[8].

أحد الاختلافات الجذرية ما بين الاقتصاد الكلي النيوكلاسيكي، والاقتصاد الهيكلي، هو النظرة لدور الطلب الكلي في تحفيز الاقتصاد وتحديد مستوى الإنتاج. فإذا ما تم النظر لاقتصاد دولة متقدمة، مثل الولايات المتحدة، فإنه يمكن القول بأن هناك دور أساسي للطلب في تحديد مستوى الإنتاج، إلا أن الأمر ليس كذلك في دولة نامية مثل الهند، أو مصر، فهناك قيود هيكلية في جانب السوق مثل عرض الغذاء (إلا أن هذا العرض أقل أهمية في حالة الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول المتقدمة). كما أن هناك أهمية في الدولة النامية لحالة توزيع الدخل ما بين الأجور والأرباح، وتوزيع المعاملات الاقتصادية ما بين الاقتصاد المحلي، والاقتصاد الدولي والحكومة.

فإذا أخذنا حالة دولة نامية، كالهند، فإن أي جهد لدعم النمو الصناعي سيترتب عليه عجز غذائي إذا لم يتم الاهتمام بنمو الأنشطة الزراعية. خاصة وأن أغلب المستهلكين الهنود هم عبارة عن مستهلك صافي للسلع الغذائية. وأن أي اختلال هيكلي في النمو ما بين القطاعين الصناعي والزراعي سيترتب عليه مزيد من الفقر رغم ارتفاع النمو الصناعي.

يتجه حجم القطاع الزراعي للانخفاض مع ارتفاع في الإنتاجية، المترافق مع هجرة العمالة الزراعية نحو الأنشطة الصناعية، الأمر الذي يساهم في رفع أسعار السلع الزراعية. وفي ظل اتجاه الأجور نحو الاستقرار النسبي تتجه تكاليف المعيشة نحو الارتفاع. معنى ذلك أن التضخم هو نتاج تغيرات ناتجة عن تحولات هيكلية لصالح القطاعات الصناعية وعلى حساب القطاعات الزراعية. بالإضافة إلى اختلافات أخرى ما بين المنهجين النيوكلاسيكي، والهيكلي، تخرج عن نطاق هذا المدخل الموجز للمدرسة الهيكلية في الاقتصاد.

ثانياً: الهيكل الاقتصادي

في حالة وجود الهيكل الاقتصادي، المشار إليه في «المقدمة» أعلاه، فإن السؤال الذي يثار هو: ما هي المتغيرات التي يجب أن تتكيف لضمان التوازن الاقتصادي الهيكلي الكلي، والمتجسّد في مساواة الادخار للاستثمار؟ وهنا يُشار إلى ثلاث آليات للتكيف:

1. تكيّف الناتج للطلب من خلال عناصر مستقلة[9]. مثل الاستثمار والاستهلاك الخاص.
2. ثبات العرض، وعليه فإنه لابد من تكيف الطلب للعرض. ومن ضمن الوسائل للتكيف هنا التغيرات السعرية، التي من شأنها أن تحدّ من الاستهلاك مساوياً للناتج ناقصاً الاستثمار.
3. تتذبذب بعض مكونات الطلب بشكل حرّ لضمان التوازن الاقتصادي الكلي، مثل تذبذب الواردات أو الإنفاق الحكومي.

فإذا ما افترض أن اقتصاداً ينتج سلعة تتطلب مدخلات من العمل، والسلع المستوردة الوسيطة، وسلع استثمارية (رأس المال)، فإن أحد اهتمامات الاقتصاد الهيكلي هنا هو التأكيد على أن الأجر يتحدد مؤسسياً حسب قوة كل فئة من الفئات الاجتماعية (مكتسبي الأجور، ومكتسبي الأرباح)،

في حين يتجسد الاهتمام الثاني في أهمية المدخلات الوسيطة المستوردة (والتي لم تشكل محل اهتمام رئيسي في متطابقات المحاسبة القومية الإجمالية، ضمن الاقتصاد النيوكلاسيكي). ويشير لانس تايلور في هذا المجال إلى أن نموذج البرمجة المالية الذي يتبعه صندوق النقد الدولي يعتبر نموذجاً ناقصاً لكونه يهمل، ضمن متطابقاته المحاسبية التي يستخدمها، المتطابقة الأهم في حالة البلدان النامية وهي:

قيمة الناتج = الدخل الأجري + دخل الملاّك + أرباح الشركات + الفوائد المدفوعة للبنوك + تكاليف المواد الأولية المستوردة والمستخدمة في الإنتاج.

وفي ظل هذا الاقتصاد، فإن السؤال المثار هو: ما هي آلية التكيّف المفترض تطبيقها، من ضمن الآليات الثلاث المشار إليها أعلاه؟. الإجابة: أن الاختيار يعتمد على الظروف. فقد تسود حالة التشغيل الكامل، بمعنى استخدام كامل الطاقة الإنتاجية وثبات الإنتاج. وقد تسود في أحيان أخرى حالة معاكسة. كما قد تتصف بعض القطاعات بثبات الإنتاج، وأسعار متكيّفة، في حين تتصف قطاعات أخرى باستجابة العرض للطلب.

في ظل هذه الظروف المختلفة لهيكل الاقتصاد وأسواق السلع، فإن التغيرات في توزيع الدخل الوظيفي (أي شكل توزيع الدخل ما بين مالكي مختلف عوامل الإنتاج) تعتبر عنصراً مهماً لمنهج الاقتصاد المتبع للوصول إلى التوازن الاقتصادي الكلي. وعادةً ما يتم تمييز الفئات الدخلية، في مجال توزيع الدخل، حسب سلوكها الإدخاري والاستهلاكي. وقد تكسب بعض الفئات الدخلية، وتخسر فئات أخرى، عند تغير الأوضاع الاقتصادية الكلية. الأمر الذي يدعو الفئات الخاسرة إلى ممارسة المزيد من الضغط (بهدف استعادة الأوضاع السابقة) من أجل إحداث تغيرات في المتغيرات الاقتصادية عبر الزمن.

أما عن دور التجارة الخارجية في الهيكل الاقتصادي، فإنه يمكن أن يتجسّد من خلال تكيّف الاقتصاد المفتوح بهدف ضمان تحقق نوعين من التوازن، هما:

(1) ضرورة أن يساوي العجز التجاري (الإدخار النسبي) الاستثمار ناقصاً الإدخار المحلي.

(2) ضرورة أن يساوي العجز التجاري، أيضاً، صافي مدفوعات الفائدة على الدين ناقصاً الصادرات وبقية عوائد العملة الأجنبية الجارية مثل تحويلات العاملين.

هناك متغيران يمكن استخدامهما لضمان تحقيق (أ) و (ب)، وهما معدل النمو، واستخدام الطاقة الإنتاجية[10] وتأثيراتهما على العجز التجاري. في حين يلعب سعر الصرف، ومستوى السعر (الذي يعكس ضمناً توزيع الدخل) نفس الدور في النظام السعري. إن اختيار أي من هذه المتغيرات للتأثير على العجز التجاري يعتمد على حكم من خارج النموذج المستخدم حول أهم القوى الحاكمة لعمل الاقتصاد محل التحليل.

أما عن دور المتغيرات النقدية والمالية، فهي تؤثر على الجانب الحقيقي، شأنها شأن التجارة، حيث يستجيب الاستثمار لسعر الفائدة كما يستجيب لمعدل الربح (أو توزيع الدخل) واستخدام الطاقة الإنتاجية. إلا أن مدفوعات الفائدة تظهر كبند تكلفة رئيسي في حالة دفع تكاليف العمل،

والمدخلات الوسيطة مقدماً (في ظل مشاكل النقل، وضعف الوساطة المالية في الدول النامية عادةً ما يمثل توفير رأس المال العامل[11]، وما يتضمنه من مخزون للمواد الأولية والبضاعة تحت التشغيل والبضاعة تامة الصنع، من مشاكل كثيرة مرتبطة بسلوك أسعار الفائدة المفروضة على مشتريات المخزون مقدماً). ويترتب على رفع أسعار الفائدة (وفقاً لسياسة التخلص من الكبح المالي[12])، كجزء من تحرير السياسة النقدية، رفع للأسعار، وخفض لمستويات الأنشطة بسبب إرتفاع التكاليف. كما تمارس سياسة تخفيض سعر صرف العملة المحلية آثاراً معاكسة على تكلفة المواد الوسيطة المستوردة، وبالتالي رفع تكاليف إنتاج الأنشطة المحلية. لذلك فإن أي نموذج لدراسة الهيكل الاقتصادي لابد أن يأخذ كل هذه المتغيرات بنظر الاعتبار في حالة اقتصادات الدول النامية ذات القيود الهيكلية أساساً.

وكخلاصة، فإن النماذج الهيكلية لدراسة إقتصادات الدول النامية تأخذ بنظر الاعتبار المتغيرات، المشار إليها أعلاه، مع اهتمام رئيسي بكيفية تفاوت توزيع الدخل، ومستويات الناتج بهدف تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية في الأجل القصير. أما في حالة الأجل الطويل، فإن الأمر يعتمد على مدى استجابة «الخاسرين» و«الرابحين» للتكيّفات في قيم المتغيرات الاقتصادية المتحققة في الأجل القصير.

ثالثاً: التضخم الهيكلي

وفقاً للمدرسة الهيكلية، فإن ظاهرة التضخم لا تعود إلى أسباب نقدية، بل إلى أسباب هيكلية تتلخص في ثلاثة أسباب رئيسية: (أ) عدم مرونة عرض السلع الغذائية، (ب) نقاط الاختناق بالعملة الأجنبية، (ج) القيود المالية.

ويعود السبب الأول لزيادة الطلب على السلع الزراعية بفعل التحضر والتصنيع وعدم مرونة القطاع الزراعي. أما السبب الثاني، فيعود إلى عدم كفاية متحصلات العملة الأجنبية، عوائد الصادرات، لتغطية احتياجات الواردات المتزايدة بفعل مشروعات التنمية، وارتفاع معدل النمو السكاني. إن اتباع سياسة تخفيض قيمة العملة سوف لن يحل المشكلة بل سيفاقمها بفعل ارتفاع حصة المدخلات الأولية المستوردة إلى إجمالي المدخلات. في حين يهتم السبب الثالث، القيود أو العجز المالي الداخلي، بعدم كفاية الحصيلة الضريبية لتمويل مشروعات البنية الأساسية، والتحضر والتصنيع التي تتبناها الحكومة أثناء المراحل الأولى من التنمية. وعادة ما يحتاج إصلاح النظام الضريبي بهدف تعظيم العوائد لفترة طويلة، وذلك لأسباب هيكلية مرتبطة بالإدارة الضريبية، والفساد. وبالإضافة إلى هذه الأسباب الثلاث، يشار أيضاً إلى نقاط اختناق أخرى تتسبب في التضخم الهيكلي، منها: مشاكل النقل، وموارد الطاقة، والتسهيلات الائتمانية، وتسهيلات الصيانة.

لا تفسّر ظاهرة التضخم وفقاً للمدرسة الهيكلية بالإشارة إلى أسباب نقدية مرتبطة بعرض النقد، بل أن أسباب هيكلية مرتبطة بعدم مرونة الإنتاج الزراعي، وارتفاع عدد المهاجرين للأنشطة الصناعية، وارتفاع أهمية الواردات من السلع الوسيطة إلى إجمالي الواردات الوسيطة، ضمن عوامل أخرى.

رابعاً: معدل التبادل الدولي غير العادل

ترى المدرسة الهيكلية بأن سلوك هذا المعدّل، الذي يشير للرقم القياسي لأسعار

الصادرات مقسوماً على نظيره الخاص بأسعار الواردات (كلما ارتفع معدل التبادل كلما كان ذلك لصالح الدولة المعنية، والعكس صحيح) غير عادل بالنسبة للدول النامية بفعل ضعف قطاعاتها التصديرية، وزيادة أعبائها من واردات السلع الاستهلاكية والوسيطة والاستثمارية. لذا ترى المدرسة الهيكلية ضرورة الاهتمام بسياسة إحلال الواردات، والسوق المحلي، لتطوير القدرات الإنتاجية والتقنية، للتحول لاحقاً إلى الصادرات، وهو الأمر الذي اتبعته العديد من الدول المتقدمة حالياً، النامية سابقاً.

الاختلاف الجذري ما بين المدرسة الهيكلية، والنيوكلاسيكية في إدارة الاقتصاد الكلي هو عدم اعتماد المدرسة الأولى على (فروض) محددة مسبقاً، بل تحديد شروط وآليات الإدارة الاقتصادية بناءً على سلوك المؤسسات واللاعبين الاقتصاديين (الفعلية) في الاقتصاد، والتي قد تختلف من بلد لآخر، ومن فترة لأخرى.

خامساً: الاختلافات المنهجية بين النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية والهيكلية

كما تمت الإشارة أعلاه، فإن الهدف الرئيسي للاقتصاد الكلي الهيكلي هو الإنطلاق من واقع محددات التنمية القائمة على المؤسسات واللاعبين (الفعليين) في التأثير على سلوك المتغيرات، وليس الاعتماد على (فروض) مسبقة تحكم عمل سلوك هذه المتغيرات. الأمر الذي ترتب عليه إبراز أهمية، ضمن اعتبارات أخرى، دور رأس المال العامل، والمدخلات الوسيطة المستوردة، وسلوك سعر الفائدة في ظل تحرير السياسة النقدية، ودور العجز التجاري، وغيرهما. ولهذا الغرض فإن هناك أولويات لاستخدام أدوات سياسة اقتصادية قد تختلف عن تلك المستخدمة في الاقتصاد الكلي، القائم على فروض النظرية النيوكلاسيكية. يوضح الجدول رقم (1) مقارنة ملخصة لنقاط الاختلاف بين منهجي النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية، والهيكلية، قبل التطرق إلى اختلافات أدوات السياسة.

سادساً: الاختلافات ما بين أدوات السياسة الاقتصادية المستخدمة في النظريتين النيوكلاسيكية، والهيكلية

يتم هنا استعراض عدد من مواطن الاختلاف بين هاتين النظريتين، وذلك بالاعتماد على عدد من العناوين الاقتصادية محل الاختلاف.

أ. زيادة الادخار العام أم تخفيض العجز

يتفق كافة الاقتصاديين على أن زيادة الادخار العام أو خفض العجز يعتبر شرطاً ضرورياً للمحافظة على التوازنات الاقتصادية الكلية في حدود المسموح به. وحتى يخفض العجز يتم اللجوء أما إلى تخفيض الإنفاق إلى زيادة العوائد. ومن وجهة النظر الاقتصادية الكلية، لا يهم أي الأداتين هي المستخدمة لتخفيض العجز. إلاّ أن الأمر ليس كذلك من وجهة نظر تحقق النمو مع العدالة. فتخفيض الإنفاق: الإدارة الرئيسية لمنهج الإصلاح النيوكلاسيكي، يجعل من الصعب تنفيذ الوظائف الأساسية للقطاع العام من حيث الاستثمار في البنية الأساسية، وتحسين الموارد البشرية، وكلاهما

جدول رقم (1) مقارنة بين منهجي النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية،

والهيكلية لإدارة الاقتصاد الكلي

النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية	النظرية الهيكلية
1. إستخدام السياسات المحايدة[13].	1. إستخدام خلطة من السياسات المحايدة والمختارة.
2. إيمان مطلق بالقطاع الخاص.	2. التأكيد على عدم التجانس الهيكلي: للأسواق الخارجية، ومراحل الدورة التجارية، وردود الفعل المتباينة لنظم الحوافز حسب الأسواق والمناطق (صناعات كبيرة ومتوسطة وصغيرة، ريف وحضر)
3. في غياب الدور الحكومي تتميز الأسواق بالتجانس والتكامل.	3. معنى ذلك لا يوجد وضع توازني واحد بل أوضاع توازنية متعددة.
4. لذلك تسير إشارات السوق بيسر وسهولة.	4. معنى ذلك أن درجة تنقل الموارد، ومرونة الأسعار عاملان مهمان شانهما شان اهمية عمليات الاصلاحات الاقتصادية الخاطئة. وتعتمد هذه المرونة والتنقل على استجابة الطاقة الانتاجية لكل قطاع وسوق، وعلى توصيف وتوقعات كل وحدة اقتصادية، وكذلك على اولويات وتدرج التغيرات الاقتصادية.
5. لا يوجد إدراك لعدم التوازنات الهيكلية إلاّ تلك التي تعزى لتدخل الدولة.	5. يركز هذا المنهج على توليفة من تنظيم الطلب وسياسات تحويل (اعادة تخصيص) الانفاق، التي تضمن إعادة تكيف الأنتاج والإنفاق للتدفقات الراسمالية بقيم مستدامة عبر الزمن.
6. لا تأخذ بنظر الاعتبار الحلول الوسط ما بين التدخل المطلق وعدم التدخل للدولة.	6. لذلك يقترح هذا المنهج سياسات (مختارة) في مجال الانفاق العام، والضرائب، والائتمان والتجارة، التي تساهم بالتعاون مع سياسة سعر صرف فعّالة، في: - تخصيص الخفض في إجمالي الطلب على المجالات المرغوبة. - تعزيز تكوين رأس المال الثابت.
7. تتضمن توليفة السياسات النيوكلاسيكية على سبيل المثال: - مجموعة من المقترحات المكونة للمنهج النقدي لميزان المدفوعات او مجالس النقد. - مقترحات للعمق او التحرير المالي.	
8. الأولوية لتخفيض الطلب، على حساب السياسات الهادفة لإعادة التخصيص من جانب العرض والإنفاق.	
9. أي أن هذا المنهج يركز على تخفيض الطلب كلما عانى الاقتصاد من عجز في الميزان الجاري، بغض النظر عما ينتج عن ذلك من خفض للناتج والعقود الاستثمارية.	

مهم للنمو والعدالة. لذلك يركز المنهج الهيكلي على عدم إعطاء الأولوية لخفض الإنفاق، بل لا بد من تعزيز الجهود لزيادة العوائد الضريبية. وطالما أن التضخم هو شكل ضمني من أشكال الضريبة، فإن زيادة العوائد الضريبية، بهدف خفض العجز ومن ثم التضخم، يعني بشكل مبسط إحلال ضريبة ضمنية[14] محل ضريبة صريحة[15]، من دون زيادة صافي العبء الضريبي الفعّال.

وطالما أن العبء الضريبي على القطاع الخاص أقل بكثير من نظيره السائد في الدول المتقدمة، أوروبا وأمريكا الشمالية، فإن هناك مجال واسع لزيادة الضريبة المباشرة (التي تبلغ حوالي 13% من الناتج المحلي الإجمالي في دول الاتحاد الأوروبي، وحوالي 3% في دول أمريكا اللاتينية، و7% في الدول الآسيوية المصنّعة حديثاً). أما عن أفضل وسيلة لزيادة العوائد الضريبية فبدلاً من زيادة المعدلات الضريبية الحدّية (المرتفعة بطبيعتها) فإنه من الأفضل إتباع المنهج التالي: التخلص من الاستثناءات الضريبية الواسعة، التي لا تساهم فقط في زيادة العوائد الضريبية، بل تساهم في التخلص من التهرب الضريبي، وتوسيع القاعدة الضريبية (مثل إيجاد ضرائب على أرباح الأسهم، والمكاسب الرأسمالية، والإيجارات، ..)، وتسهيل الإجراءات الضريبية، وتعزيز النظم القضائية لمحاربة الفساد المرتبط ضمن جوانب أخرى، بالتحصيل الضريبي.

ب. زيادة الادخار والاستثمار الخاص

يوجد اتفاق على زيادة الادخار ومن ثم الاستثمار لتوسيع فرص العمل. إلا أن الاختلاف يتجسّد في الوسائل المستخدمة لتحقيق هذه الزيادة. حيث يرى المنهج النيوكلاسيكي أنه من الضروري زيادة سعر الفائدة الحقيقي لتشجيع الادخار. إلاّ أن التجارب أوضحت أنه في الوقت الذي يفوق فيه مستوى سعر الفائدة الحقيقي في الدول النامية ذلك المستوى السائد دولياً، فإنه يكون للزيادات الإضافية على السعر يكون لها تأثير متواضع على الادخار. كما أن المنهج الهيكلي لا يتفق مع السياسات النيوكلاسيكية المصممة لزيادة الادخار من خلال خفض الأجور ومن ثم تحويل الموارد من مكتسبي الأجور[16] (الذين يتصفون بميل منخفض للادخار) إلى مكتسبي الفوائد والأرباح[17] (الذين يتصفون بميل مرتفع للادخار). ويقترح المنهج الهيكلي، بهدف زيادة الادخار الخاص، الادخار الإجباري إما على شكل: ضرائب أعلى، أو إدخارات مؤسسية أعلى. ويعتبر تدخل الدولة مهماً في كلتا الحالتين. وعلى سبيل المثال، فإن زيادة مساهمات الضمان الاجتماعي، ورفع السن التقاعدي (تمشياً مع اتجاهات انخفاض معدل الوفيات)، من شأنه أن يزيد من الادخار الخاص، وأن يساهم في خفض العجز (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي).

جـ. تخصيص أفضل للاستثمارات

خدمة لأهداف النمو والعدالة، فإنه ليس المهم زيادة الاستثمار فقط، بل التأكد بأن تخصيصاته القطاعية تخدم هذه الأهداف. وفقاً للحكمة التقليدية فإنه للاستفادة

القصوى من رأس المال النادر، من المهم السماح للتقلبات الحرة لسعر الفائدة، بغض النظر عن إيجابيات وسلبيات هذا المنهج. إلاّ أن المنهج الهيكلي لا يرى بأسعار الفائدة الأداة الوحيدة لتخصيص الموارد المالية. ففي ظل الأسواق الرأسمالية المجزأة، لابد من وجود دور للدولة في مجال إتخاذ الإجراءات لتصحيح التشوهات المكلفة والمضرّة في مجال تخصيص الموارد. ففي ظل سيادة أسواق رؤوس الأموال غير المتطورة خاصة في مجال توفير رؤوس الأموال طويلة الأجل، مع صعوبة دخول أصحاب المشروعات المتوسطية والصغيرة لهذه الأسواق، لذا فإن تنقل رؤوس الأموال ما بين القطاعات والأقاليم يعتبر تنقلاً مقيداً إلى حد كبير (خاصة إذا ما أخذ بنظر الاعتبار أيضاً إرتفاع تكلفة التعامل أو المعاملات)، وكذلك الرغبة في توفير ضمان بدلاً من تقييم المشروع بهدف الحصول على التمويل اللازم، وكذلك أيضاً رغبة الشركات في الاستثمار في الشركات الأخرى التي تملك حقوقاً للملكية فيها في نفس القطاع أو الإقليم. تجبر مثل هذه القيود أغلب أصحاب المشروعات على تمويل مشروعاتهم بنسبة أكبر مما لو كان هناك سوقاً مرناً لرؤوس الأموال قطاعياً وإقليمياً. وينعكس هذا الجمود في أسواق رؤوس الأموال سلباً على البطالة، حسب القطاع وحسب الإقليم، طالما أن هذا الجمود يساهم في المحافظة على مستوى متدن لإنتاجية العامل، ويقل هذا المستوى عن نظيره في حالة كون أسواق رؤوس الأموال أقل تركزاً وأكثر قابلية للتنقل. ولغرض التخفيف من حدة نقص رؤوس الأموال (المصطنعة) يقترح المنهج الهيكلي، ضمن مقترحات أخرى:

i. إيجاد صناديق إستثمارية لتوفير تمويل للشركات الجديدة.
ii. إيجاد أسواق أوراق مالية ثانوية لخدمة الشركات العائلية والمقفلة.
iii. إصدار أوراق مالية جديدة قابلة للتداول ومغطاة بأصول موجودة مثل القروض أو القروض العقارية أو دين بطاقة ائتمان أو غيرها من الأصول (بما في ذلك الحسابات القابلة للاستلام). وتعرف هذه العملية بتحويل الأصول إلى أوراق مالية[18].
iv. تسهيلات التأجير[19] للأصول الجديدة والمستعملة.
v. التمويل بواسطة الحسابات القابلة للاستلام[20]. حيث تقوم الشركة ببيع أموالها القابلة للاستلام بخصم معين، على أن يقوم المشتري باستلام هذه المبالغ لاحقاً بكامل قيمتها.
vi. إشتراط توزيع كامل الأرباح على حملة الأسهم.
vii. تشجيع إعادة استثمار الأرباح في نفس الشركة أو شركات أخرى.
viii. تحصيل الضريبة على الأرض والملكية بالاعتماد على القيمة السوقية.

تهتم المدرسة الهيكلية بترشيد وتعظيم العوائد الضريبية، أكثر من اهتمامها بسياسة خفض الإنفاق المرتبط بالفئات الدخلية الأقل دخلاً، وذلك خدمة لاعتبارات توزيع الدخل، الهدف الثاني المهم للإدارة الاقتصادية، جنباً إلى جنب مع هدف ضمان الكفاءة.

د. زيادة إستثمارات القطاع الخاص في رأس المال البشري

لا يوجد شك بأن الاستثمار (سواء في القطاع العام أو الخاص) في هذا النوع من رأس المال سيرفع الإنتاجية ومن ثم يساهم في زيادة الطلب. وبسبب ندرة الضمانات تجاه القروض الموجهة لتمويل رأس المال البشري، فإنه لا يوجد سوق خاص يمكن الاقتراض منه خدمة لهذا الغرض. وفي ما عدا كتابات بيكر[21] منذ عام 1964 حول رأس المال البشري، فإنه لم يتم الاهتمام بهذا النوع من التمويل كأداة من أدوات السياسة الاقتصادية. ورغم ارتفاع العوائد الخاصة والاجتماعية المرتبطة بالتعليم (يتفاوت العائد حسب مرحلة التعليم) إلاّ أن القروض الخاصة لازالت نادرة في العديد من الدول النامية لتمويل التعليم. وقد ترتب على ذلك، من ضمن نتائج أخرى، أن يخضع العامل لبرامج تدريبية (مرتبطة بتطوير مهاراته العملية) خلال حياته المهنية التي قد تصل إلى 30 عاماً في العديد من الدول النامية. وينتج عن ندرة المؤسسات الخاصة المهتمة بتوفير قروض للاستثمار البشري تخصيص غير ملائم لرأس المال في الاقتصاد القومي: إفراط في الاستثمار برأس المال العيني، وندرة في الاستثمار برأس المال البشري، ومن ثم خفض في إنتاجية العامل، والطلب في ما بعد. وتعتبر هذه الآلية أحد الأسباب الرئيسية المسؤولة عن البطالة في الدول النامية. وفي ظل الادخار الإجباري المشار إليه أعلاه من خلال أنظمة الضمان الاجتماعي، سيكون العامل أو الموظف في حالة دائن صافٍ للدولة في نهاية حياته المهنية. لذا يقترح المنهج الهيكلي أن تكون الحقوق التقاعدية كضمان لقروض رأس المال البشري. بعد انتهاء المدين من دراسته، فإنه سيتم اقتطاع آلي أعلى من أقساط التأمين الاجتماعي من راتب المدين. أما في حالة الفشل الدراسي، فسيتم الاقتطاع الآلي لغاية تغطية أصل القرض زائداً الفوائد. إن من شأن هذه المعالجة أن تحفز القطاع الخاص على منح ديون بهدف الاستثمار البشري. كما أنها تشجع على المزيد من المدخرات من قبل المستفيدين، والمضمونين[22].

تعطي المدرسة الهيكلية دوراً مهماً لرأس المال العامل ومشاكله، والمواد الوسيطة المستوردة، وبذلك فإنها تختلف عن المدرسة النيوكلاسيكية التي تهتم أساساً بالقيمة المضافة (الناتج المحلي الإجمالي) من دون التعمّق بمشاكل المدخلات الوسيطة، والمشاكل المرتبطة بعمليات الإنتاج. بعبارة أخرى ينصّب اهتمام المدرسة الهيكلية على المشاكل المرتبطة بالعمليات الإنتاجية بدلاً من الاهتمام بالمحصلة النهائية (القيمة المضافة أو الناتج المحلي الإجمالي).

هـ. الجمود بأسواق العمل

تقود سياسات الإصلاح النيوكلاسيكية إلى البطالة ومن ثم إلى الجمود في أسواق العمل، لذلك فهي تشجع الاستغناء عن العمالة، وتقييد دور نقابات العمال، والاضرابات، وإعادة تنظيم دخول العمال في أنشطة معينة والتخلص من قوانين الحدود الدنيا من الأجور. لا يوجد شك في أن الصفة الاحتكارية لنقابات العمال قد تكون خطيرة. إلاّ أن المشكلة الجوهرية هي

في انخفاض الإنتاجية، والتي تعود بدورها إلى الممارسة النيوكلاسيكية للأجور الثابتة غير المرتبطة بأداء وإنتاجية العامل. وهذه المشكلة هي التي تحد من امكانيات رفع الإنتاجية، واللجوء بدلاً من ذلك للتخلص من العمالة الفائضة كحل وحيد أثناء فترات الكساد. لذا، يقترح المنهج الهيكلي نظاماً مرناً للأجور مشابهاً للنظام السائد في اليابان، وكوريا الجنوبية، وتايوان، حيث ترتبط الحصة الكبيرة من دخل العامل بأدائه وإنتاجيته. الأمر الذي يساعد في دعم الإنتاجية، ويشجع التعاون مع الإدارة، ويخفض من بؤر الاختلافات. إلاّ أن النقطة المهمة في هذا النظام (الأجر) المرن هو أنه يشجع على زيادة العمالة، في حين أن الشركات التي تدفع الأجر الثابت غالباً ما تستجيب لانخفاض الطلب بخفض العمالة والإنتاج. وتعزى زيادة العمالة إلى أن الشركات المنظوية تحت النظام المرن، التي تدفع جزءً من أرباحها على شكل أجور[23] تميل إلى

تحارب المدرسة الهيكلية سياسة الأجور الثابتة (بهدف خفض الإنفاق)، وتقترح بدلاً من ذلك نظاماً مرناً للأجور المرتبطة بالأداء والإنتاجية (حالة اليابان، وكوريا الجنوبية، وتايوان).

خفض أسعار منتجاتها للمحافظة على المبيعات والإنتاج، لقناعتها بأن انخفاض الأسعار والعوائد سينعكس آلياً في تخفيض جدول الرواتب. وهو الأمر الذي يفسر علاقات العمل الودية، وارتفاع الإنتاجية، وانخفاض البطالة وفقاً لهذا النظام. ومن ضمن الإجراءات الممكن إتباعها لتطبيق النظام المرن أو الأجور القائمة على مشاركة الأرباح هي ما يلي:

i. طالما أنه سيترتب على هذا النظام بطالة أقل، فإنه يمكن إجراء تحويل طوعي لجزء من مخصصات الانقطاع عن العمل[24] (الواردة في بعض قوانين العمل) إلى نسبة مئوية من دخل العامل، تختلف حسب أداء الشركة.

ii. طالما أن فئات الشباب هم الذين يعانون أكثر من سياسة " الداخل أخيراً – الخارج أولاً " فإنه يمكن اللجوء لحد أدنى ثابت للأجر (أقل من السائد حالياً)، يُعتمد وفقه 20% أو 25% من دخل العامل على أداء الشركة.

iii. طالما أن سياسة النظام أو الأجر المرن من شأنها أن تقرّب من مستويات الإنتاج والعمالة إلى مستوى الاستخدام الكامل، فإنه يمكن اقتطاع نسبة متواضعة من أجر العامل لأغراض الضمان الاجتماعي تتناسب مع دخل العامل.

iv. وفي ظل التقريب المشار إليه في «iii»، فإنه يمكن أيضاً زيادة الأجر الحقيقي (أي أكبر من معدل التضخم) بنسبة تتناسب تدريجياً مع ذلك الجزء من دخل العامل المرتبط بأداء الشركة.

و. النفاذ للأسواق ذات القوة الشرائية المتنامية

لا توجد فائدة من إنتاج السلع والخدمات غير القابلة للبيع. فإذا ما كانت سياسة إحلال الواردات مبررة تاريخياً لعدم وجود أسواق تصدير في ثلاثينات القرن الماضي (بسبب الكساد الكبير)، وفي الأربعينات (بسبب الحرب العالمية الثانية)، وفي الخمسينات (بسبب عمليات إعادة الإعمار في أوروبا)، فإنه لابد الآن من تعزيز دور الصادرات من السلع والخدمات غير التقليدية. وتعتقد سياسات الإصلاح النيوكلاسيكية أنه لا بد من خفض التعريفة الجمركية، وتخفيض قيمة العملة المحلية بهدف تحفيز الصادرات. ورغم أهمية هذه النوعية من أدوات السياسات (المحايدة) إلاّ أنها غير كافية، من وجهة نظر المنهج الهيكلي، لتعزيز العلاقة بين الأسواق المحلية والخارجية، والاستفادة من الهيكل الإنتاجي الناتج عن تطبيق سياسة إحلال الواردات تاريخياً. ويعتقد المنهج الهيكلي، بدلاً من ذلك، أن التحدي الحقيقي ليس من مسؤولية هيكل الإنتاج بل في النفاذ للأسواق الدولية. ولذلك يقترح هذا المنهج أن تتحيز السياسة الاقتصادية مؤقتاً لصالح فتح أسواق جديدة، وتعزيز الصادرات غير التقليدية. فالشركات الرائدة في مجال التصدير أو فتح أسواق جديدة يجب أن تعامل بشكل خاص من خلال الحوافز المؤقتة المشابهة لبراءات الاختراع الممنوحة لمبتكري التقنيات والمخترعات الجديدة[25]. ولهذا ينظر إلى أدوات السياسة الاقتصادية الملائمة حالياً على أنها تلك التي تحفز الصادرات غير التقليدية وفتح الأسواق الحديثة (مثل الرسوم المستردة، والإعانات المؤقتة، والقروض على أساس أسعار الفائدة الدولية). كما كان ينظر سابقاً لأدوات السياسة الاقتصادية الملائمة سابقاً على أنها تلك التي تدعم صناعات إحلال الواردات (حماية جمركية، وأسعار صرف رسمية).

تقترح المدرسة الهيكلية العديد من المقترحات لإعادة تخصيص الموارد بدلاً من الاعتماد على الآليات السعرية بما فيها أسعار الفائدة. مثل إيجاد صناديق إستثمارية لتمويل الشركات الجديدة، وأوراق مالية ثانوية لخدمة الشركات العائلية والمقفلة، وتسهيلات التأجير للأصول الجديدة.... وغيرها.

ز. التحديث التقني

هناك فجوة تقنية واضحة ما بين أداء الشركات في الدول النامية، والدول المتقدمة في اغلب المنتجات. ويعتبر تضييق الفجوة أمراً مكلفاً ويحتاج إلى حزمة من السياسات المرتبطة بالإنتاج ونظام القيم. ويرتبط تحسين الأداء التقني بمستوى الشركات، وعادة ما يتم إهماله في سياسات الإصلاح الاقتصادي النيوكلاسيكي. أما المنهج الهيكلي الجديد الذي يرى في الحلول لهذه المشكلة التقنية أحد العقبات الرئيسية أمام التفاوتات في الإنتاجية والنمو المرتبط بالعدالة، فإنه يقترح العديد من البرامج لتسريع التطور التقني المعتمدة على المشاركة في التمويل، وتشجيع برامج الزيارات للشركات المتطورة تقنياً[26]. لذلك يقترح هذا المنهج تنظيم، والمشاركة في تمويل، زيارات علمية

لعدد من الشركات الرائدة (6-8 شركات). بحيث يتضمن الوفد ما بين 15 – 20 (شخص مالك، مهندس، فنين مشرف، مشغل، وممثلي إتحادات عمال) لكل نشاط فرعي (حوالي 50 نشاط)، ولمدة لا تقل عن ستة أسابيع، وعلى أن يقدم كل عضو في الوفد تقريراً فنياً عن أفضل طرق الإنتاج، والأمور التنظيمية، والعلاقات الصناعية، ومراقبة الجودة، وعلى أن يتم نشر هذه التقارير على الشركات الأخرى في كل نشاط في الدولة النامية. تم تطبيق هذا المنهج تاريخياً أثناء إعادة إعمار أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية (من خلال الاستفادة من التطور التقني الأمريكي)، ضمن خطة مارشال. وطالما أن الفجوة التقنية والإنتاجية الحالية تفوق الفجوة التي كانت سائدة بين أوروبا والولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية (2.5 إلى 1)، فإن هذا البرنامج قد لا يكون ذو نسبة تكلفة/منفعة أكبر فقط، بل بنطاق أوسع. حيث من الممكن نشر التجربة التقنية المتطورة ما بين 5 – 10 آلاف شركة.

وأخيراً، يوضح الجدول رقم (2) ملخصاً لأهم أدوات السياسة الاقتصادية النيوكلاسيكية، والهيكلية.

سابعاً: خاتمة

لعلّ من أهم معالم الاختلاف بين النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية، والنظرية الاقتصادية الهيكلية هو اهتمام الأولى الجوهري بـ (النمو) ومحدداته وسياساته، واهتمام المدرسة الثانية بـ (التنمية) ومحدداتها وسياساتها. لذا يلاحظ بأن جلّ الاهتمام يقع، وفقاً للمدرسة النيوكلاسيكية لمحددات الناتج المحلي الإجمالي من خلال دوال النمو، ومن خلال محاسبة النمو القائمة على متطابقات تهتم أساساً بالقيم المضافة. في حين يلاحظ أن جلّ اهتمام المدرسة الهيكلية هو بما يحصل أثناء فترة الإنتاج بهدف الوصول للقيمة المضافة. ويشمل ذلك، ضمن أمور أخرى، مشاكل نقص المدخلات الوسيطة، ومشاكل رأس المال العامل، ومشاكل العلاقة بين حصص الأجور وحقوق التملك، ومشاكل التوجه للسوق المحلي والخارجي.

بالإضافة إلى ذلك، فإنه يلاحظ أن المدرسة الهيكلية لا تؤمن بضرورة الانطلاق من فروض (ثابتة) محددة مسبقاً، وتتسم بالصفة الكونية (صالحة لكل مكان) والزمنية (لكل زمان)، بل تستبدل ذلك الاهتمام بمحددات عمل الاقتصاد الواقعية، وليس الافتراضية، والتي قد تختلف باختلاف الزمان والمكان. وقد ترتب على هذه الاختلافات، وغيرها، إختلافات في السياسات الاقتصادية المقترحة لإدارة الاقتصاد الكلي. حيث اتصفت المدرسة الهيكلية باقتراح السياسات المرتبطة بمعالجة المشاكل الهيكلية، على عكس المدرسة النيوكلاسيكية التي تركّز على السياسات المرتبطة بالسياسة النقدية أساساً. هذا بالإضافة إلى اختلاف المدرستين بالنظر لدور الدولة، الذي ترى فيه، المدرسة الهيكلية، عكس المدرسة النيوكلاسيكية دوراً مهماً (شريطة) أن يكون دوراً (تنموياً) وليس بيروقراطياً وريعياً ومشجعاً للفساد، وإساءة تخصيص الموارد، بل داعماً للكفاءة، ومعالجاً لفشل السوق، ومشجّعاً لتوزيع أقرب للعدالة.

جدول رقم (2) أهم أدوات السياسة الاقتصادية في المنهجين النيوكلاسيكي والهيكلي

الهدف	المدرسة النيوكلاسيكية		المدرسة الهيكلية	
	السياسات	المشاكل المرافقة	السياسات	الأدوات
1. الادخار العام	خفض الإنفاق	عدم قدرة الإيرادات على تغطية الاستثمارات في البنية الأساسية، والتنمية البشرية. تكيفات غير متساوية في الإنفاق والدخل.	زيادة فترات الإمهال لزيادة العبء الضريبي (الدخل المباشر). جعل التحصيل الضريبي أكثر تصاعدية.	توسيع القاعدة الضريبية. تقليل الضريبية. إستثناءات مختارة من ضريبة القيمة المضافة. ضرائب على وسائل النقل الآلية، والملكية والوقود.
1. الادخار الخاص	رفع سعر الفائدة خفض الأجور	تأثير غير كفوء. إعادة توزيع الدخل لصالح الأغنياء.	زيادة مدخرات مكتسبي الأجور من خلال تغييرات مؤسسية.	إدخار لأجل الإسكان. إدخار إجباري، وإزالة العجوزات النقدية. والاكتوارية لنظام الضمان الاجتماعي.
3. الاستثمار الخاص في الموارد البشرية	لا يوجد	لا توجد قروض متاحة للتعليم أو التدريب.	إيجاد سوق رأسمالي للاستثمار في رأس المال البشري للتغلب على مشكلة الضامن أو الكفيل.	إستخدام أموال الضمان الاجتماعي لضمان القروض التعليمية، استخدام هذه الأموال لإعادة تسديد القروض من خلال خفض الرواتب.
4. استخدام أفضل للاستثمار	تحرير سعر الفائدة	استفادة الشركات الكبيرة فقط من القروض طويلة الأجل.	إيجاد أدوات مالية ملائمة للشركات المتوسطة الصغيرة.	تشجيع إستخدام أساليب التأجير، والأموال المضمونة، وأموال المضاربة، والأسواق المالية الثانوية،..
5. استخدام أفضل للعمل	إعادة تنظيم سوق العمل	علاقات عمل متضاربة: إنتاجية أقل وعدم استقرار في العمل.	تحديث علاقات العمل، وتشجيع دفع الأجور على أساس النتائج وليس ساعات العمل (مشاركة الأرباح).	الحصول على تفويض لتحويل جزء من المنافع إلى مشاركة للأرباح. ضرائب ضمان اجتماعي أقل على أجور مشاركة الأرباح. تطبيق مشاركة الأرباح على الداخلين الشبان الجدد لسوق العمل. الالتزام بأن (X%) من زيادة الأجر يكون على شكل مشاركة في الأرباح.
6. توسيع الأسواق	تعريفة جمركية أقل والمحافظة على سعر صرف أعلى ومستقر	حوافز حيادية. استخدام غير كفوء للقاعدة الصناعية الناتجة عن إحلال الواردات.	تطبيق تحيز مؤقت للسياسات المشجعة للصادرات.	ترتيبات إئتمانية، واستعادة الرسوم على السلع المصدرة، وضريبة خاصة لتصدير الصادرات الرائدة وغير التقليدية. تشجيع تدويل الشركات المحلية.
7. التنمية التكنولوجية	لا يوجد إجراءات متخذة بهذا الخصوص	تنافسية منخفضة بسبب التخلف التكنولوجي.	نشر التطور التقني. الوصول إلى تنافسية منظمة.	تنظيم زيارات للشركات المتطورة دولياً. تعزيز البنية الأساسية التقنية خاصة في مجال المعلومات والاتصالات. تعزيز العلاقة ما بين الإنتاج والأنظمة التقنية.

الهوامش

(1) Economic Commission for Latin America and Caribbean (ECLAC).

(2) R. Prebisch.

(3) United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD).

(4) D. Santos.

(5) M. Marini.

(6) L. Taylor.

(7) Bretton Woods.

(8) Washington Consensus.

(9) Autonomous.

(10) Capacity Utilization.

(11) Working Capital.

(12) Financial Depression.

(13) Neutral Policies.

(14) Implicit.

(15) Explicit.

(16) Wage-earners.

(17) Interest and Profit earners.

(18) Securitization.

(19) Leasing.

(20) Factoring or Accounts Receivable Financing.

(21) Gary Becker.

(22) Guarantors.

(23) Profit-Sharing Wages.

(24) Severance Entitlements.

(25) Schumpeterian Innovators.

(26) Learning by visiting.

المراجع العربية

الكواز، أحمد، (2005)، برنامج "أساليب تقييم برنامج الإصلاح الهيكلي والأداء التنموي"، 23 - 2005/4/27، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

المراجع الإنجليزية

Chang, H., 2003, Kicking Away the Ladder: Development Strategy in Historical Perspective, Anthem Press, London.

Encyclopedia. Com, 2008, Macroeconomics, and Structuralist <http://www.encyclopedia.com/doc/1G2-30453014/4.html>.

Kirkpatrick C., and F. Nixon, 1976, The Origins of Inflation in Less Developed Countries: A Selective Review, In: Parkin, M. and G. Zis (eds.), 1976, Inflation in Open Economies, Manchester University Press and University of Toronto Press.

Olivera, J., 1964, on Structuralist Inflation and Latin-American Structuralism, Oxford Economic Papers, Vol. 16, No. 3.

Taylor, L., 1990, Structuralist Macroeconomics: Applicable Models for the Third World, Basic Books, Inc., Publishers, New York.

_____, 1979, Macro Models for Developing Countries, McGraw-Hill Book Company, New York.

_____, 1989, Stabilization and Growth in Developing Countries: A Structuralist Approach, Harwood Academic Publishers, New York.

قائمة إصدارات ((جسر التنمية))

العنوان	المؤلف	رقم العدد
مفهوم التنمية	د. محمد عدنان وديع	الاول
مؤشرات التنمية	د. محمد عدنان وديع	الثاني
السياسات الصناعية	د. احمد الكواز	الثالث
الفقر: مؤشرات القياس والسياسات	د. علي عبدالقادر علي	الرابع
الموارد الطبيعية واقتصادات نفاذها	أ. صالح العصفور	الخامس
استهداف التضخم والسياسة النقدية	د. ناجي التوني	السادس
طرق المعاينة	أ. حسن الحاج	السابع
مؤشرات الارقام القياسية	د. مصطفى بابكر	الثامن
تنمية المشاريع الصغيرة	أ. حسّان خضر	التاسع
جداول المخلات المخرجات	د. أحمد الكواز	العاشر
نظام الحسابات القومية	د. أحمد الكواز	الحادي عشر
إدارة المشاريع	أ. جمال حامد	الثاني عشر
الاصلاح الضريبي	د. ناجي التوني	الثالث عشر
أساليب التنبؤ	أ. جمال حامد	الرابع عشر
الادوات المالية	د. رياض دهال	الخامس عشر
مؤشرات سوق العمل	أ. حسن الحاج	السادس عشر
الاصلاح المصرفي	د. ناجي التوني	السابع عشر
خصخصة البنى التحتية	أ. حسّان خضر	الثامن عشر
الارقام القياسية	أ. صالح العصفور	التاسع عشر
التحليل الكمي	أ. جمال حامد	العشرون
السياسات الزراعية	أ. صالح العصفور	الواحد والعشرون
اقتصاديات الصحة	د. علي عبدالقادر علي	الثاني والعشرون
سياسات اسعار الصرف	د. بلقاسم العباس	الثالث والعشرون
القدرة التنافسية وقياسها	د. محمد عدنان وديع	الرابع والعشرون
السياسات البيئية	د. مصطفى بابكر	الخامس والعشرون
اقتصاديات البيئة	أ. حسن الحاج	السادس والعشرون
تحليل الاسواق المالية	أ. حسّان خضر	السابع والعشرون
سياسات التنظيم والمنافسة	د. مصطفى بابكر	الثامن والعشرون
الازمات المالية	د. ناجي التوني	التاسع والعشرون
إدارة الديون الخارجية	د. بلقاسم العباس	الثلاثون
التصحيح الهيكلي	د. بلقاسم العباس	الواحد والثلاثون
نظم البناء والتشغيل والتحويل B.O.T	د. امل البشبيشي	الثاني والثلاثون
الاستثمار الاجنبي المباشر: تعاريف	أ. حسّان خضر	الثالث والثلاثون
محددات الاستثمار الاجنبي المباشر	د. علي عبدالقادر علي	الرابع والثلاثون
نمذجة التوازن العام	د. مصطفى بابكر	الخامس الثلاثون
النظام الجديد للتجارة العالمية	د. احمد الكواز	السادس الثلاثون
منظمة التجارة العالمية: إنشاؤها وآلية عملها	د. عادل محمد خليل	السابع والثلاثون
منظمة التجارة العالمية: أهم الاتفاقيات	د. عادل محمد خليل	الثامن والثلاثون
منظمة التجارة العالمية: آفاق المستقبل	د. عادل محمد خليل	التاسع والثلاثون
النمذجة الإقتصادية الكلية	د. بلقاسم العباس	الاربعون
تقييم المشروعات الصناعية	د. احمد الكواز	الواحد الاربعون
مؤسسات والتنمية	د. عماد الامام	الثاني الاربعون
التقييم البيئي للمشاريع	أ. صالح العصفور	الثالث الاربعون
مؤشرات الجدارة الإئتمانية	د. ناجي التوني	الرابع الاربعون

الدمج المصرفي	أ. حسّان خضر	الخامس الأربعون
اتخاذ القرارات	أ. جمال حامد	السادس الاربعون
الإرتباط والانحدار البسيط	أ. صالح العصفور	السابع الأربعون
أدوات المصرف الإسلامي	أ. حسن الحاج	الثامن الأربعون
البيئة والتجارة والتنافسية	د. مصطفى بابكر	التاسع الاربعون
الاساليب الحديثة لتنمية الصادرات	د. مصطفى بابكر	الخمسون
الاقتصاد القياسي	د. بلقاسم العباس	الواحد والخمسون
التصنيف التجاري	أ. حسّان خضر	الثاني والخمسون
أساليب التفاوض التجاري الدولي	أ. صالح العصفور	الثالث والخمسون
مصفوفة الحسابات الاجتماعية وبعض استخداماتها	د. أحمد الكواز	الرابع والخمسون
منظمة التجارة العالمية: من الدوحة إلى هونج كونج	د. أحمد طلفاح	الخامس والخمسون
تحليل الاداء التنموي	د. علي عبد القادر علي	السادس والخمسون
أسواق النفط العالمية	أ. حسّان خضر	السابع والخمسون
تحليل البطالة	د. بلقاسم العباس	الثامن والخمسون
المحاسبة القومية الخضراء	د. احمد الكواز	التاسع والخمسون
مؤشرات قياس المؤسسات	د. علي عبدالقادر علي	الستون
الإنتاجية وقياسها	د. مصطفى بابكر	الواحد والستون
نوعية المؤسسات والاداء التنموي	د. علي عبدالقادر علي	الثاني والستون
عجز الموازنة: المشكلات والحلول	د. حسن الحاج	الثالث والستون
تقييم برامج الإصلاح الاقتصادي	د. علي عبد القادر علي	الرابع والستون
حساب فجوة الاهداف الإنمائية للألفية	د. رياض بن جليلي	الخامس والستون
مؤشرات قياس عدم العدالة في توزيع الإنفاق الاستهلاكي	د. علي عبدالقادر علي	السادس والستون
اقتصاديات الاستثمار: النظريات والمحددات	أ. عادل عبدالعظيم	السابع والستون
اقتصاديات التعليم	د. عدنان وديع	الثامن والستون
إخفاق آلية الاسواق وتدخل الدولة	د. احمد الكواز	التاسع والستون
مؤشرات قياس الفساد الإداري	د. علي عبدالقادر علي	السبعون
السياسات التنموية	د. احمد الكواز	الواحد والسبعون
تمكين المرأة: المؤشرات والأبعاد التنموية	د. رياض بن جليلي	الثاني والسبعون
التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي	د. احمد الكواز	الثالث والسبعون
قياس التحوّل الهيكلي	أ. ربيع نصر	الرابع والسبعون
المؤشرات المركبة	د. بلقاسم العباس	الخامس والسبعون
التطورات الحديثة في الفكر الاقتصادي التنموي	د. علي عبدالقادر علي	السادس والسبعون
برامج الإصلاح المؤسسي	د. رياض بن جليلي	السابع والسبعون
المساعدات الخارجية من أجل التنمية	د. بلقاسم العباس	الثامن والسبعون
قياس معدلات العائد على التعليم	د. علي عبدالقادر علي	التاسع والسبعون
خصائص أسواق الاسهم العربية	د.إبراهيم اونور	الثمانون
التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الاقليمي	د.أحمد الكواز	الواحد والثمانون
النمو الاقتصادي المحابي للفقراء	د.علي عبدالقادر علي	الثاني والثمانون
سياسات تطوير القدرة التنافسية	د. رياض بن جليلي	الثالث والثمانون
عرض العمل والسياسات الاقتصادية	د. وشاح رزاق	الرابع والثمانون
دور القطاع التمويلي في التنمية	د. وليد عبد مولاه	الخامس والثمانون
تطور أسواق المال والتنمية	د. إبراهيم اونور	السادس والثمانون
بطالة الشباب	د. وليد عبد مولاه	السابع والثمانون

الاستثمارات البينية العربية	د. بلقاسم العباس	الثامن والثمانون
فعالية أسواق الاسهم العربية	د. إبراهيم أونور	التاسع والثمانون
المسئولية الاجتماعية للشركات	د. حسين الاسرج	التسعون
البنية الجزئية لاسواق الاوراق المالية	د. وليد عبد مولاه	الواحد والتسعون
مناطق التجارة الحرة	د. احمد الكواز	الثاني والتسعون
تنافسية المنشآت الصغيرة والمتوسطة: الخصائص والتحديات	د. رياض بن جليلي	الثالث والتسعون
تذبذب أسواق الاوراق المالية	د. إبراهيم اونور	الرابع والتسعون
الإمكانيات التكنولوجية والنمو الاقتصادي	د. محمد ابو السعود	الخامس والتسعون
مؤشرات النظم التعليمية	د. رياض بن جليلي	السادس والتسعون
نماذج الجاذبية لتفسير تدفقات التجارة	د. وليد عبد مولاه	السابع والتسعون
حول صياغة إشكالية البطالة في الدول العربية	د. بلقاسم العباس	الثامن والتسعون
تمكين المرأة من أجل التنمية	د. رياض بن جليلي	التاسع والتسعون
الاطر الرقابية لاسواق الاسهم العربية	د. إبراهيم اونور	المائة
نظام الحسابات القومية لعام 2008	د. احمد الكواز	المائة وواحد
تبعات الأزمة الاقتصادية على الدول العربية والنامية	د. بلقاسم العباس	المائة واثنان
الطبقة الوسطى في الدول العربية	د. علي عبدالقادر علي	المائة وثلاثة
كفاءة البنوك العربية	د. وليد عبدمولاه	المائة واربعة
إدارة المخاطر في الاسواق المالية	د. إبراهيم اونور	المائة وخمسة
السياسات المالية المحابية للفقراء	د. وليد عبدمولاه	المائة وستة
السياسات الاقتصادية الهيكلية	**د. احمد الكواز**	**المائة وسبعة**
العدد المقبل		
خبرات التخطيط التنموي في دول مجلس التعاون الخليجي	**د. رياض بن جليلي**	**المائة وثمانية**

للاطلاع على الأعداد السابقة يمكنكم الرجوع إلى العنوان الإلكتروني التالي:

http://www.arab-api.org/develop_1.htm

بسم الله الرحمن الرحيم

Arab Planning Institute - Kuwait

P.O.Box : 5834 Safat 13059 State of Kuwait
Tel : (965) 24843130 - 24844061 - 24848754
Fax :24842935

E-mail : api@api.org.kw
web site : http //www.arab-api.org

المعهـد العربي للتخطيـط بالكويـت

ص.ب : 5834 الصفاة 13059 - دولة الكويت
هاتف : 24848754- 24844061 - 24843130 - (965)
فاكس : 24842935